نشوء و تطور علم الاجتماع السياسي ومناهجه

The emergence and development of political sociology and its methods

د. قصاب سليمان [1]، أستاذ محاضر –أ– .

كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة جيلالي ليابس،guessabslimane21@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/11 تاريخ القبول: 2022/05/13 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

يظهر علم الاجتمـاع السيـاسي على أنه العلم الذي يدرس الدولـة و مؤسساتها، على أن يبقى على فكرة السيادة الملازمة لها تحديد مقوماتها الفلسفية والأخلاقية.

وعليه نستخلص مجددا أن موضوع علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة العلاقة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي ومن ثم العلاقة بين البنى السياسية والبنى الاجتماعية. وهو يسعى إلى تحقيق هذا الهدف، فإنه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسي لا يتحقق لهما فهما ملائمان في ضوء تحليل بناهما الداخلية و إنما لابد أن يتم ربطهما بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والثقافية.

كلمات مفتاحية: علم الإجتماع السياسي، السلوك الإجتماعي، النظم، العلاقات، البنى الإجتماعية.

Abstract:

Political sociology appears as the science that studies the state and its institutions, provided that it maintains the idea of sovereignty inherent in it and defines its philosophical and ethical components.

Accordingly, we conclude again that the subject of political sociology is concerned with studying the relationship between political behavior and social behavior, and then the relationship between political structures and social structures. As he seeks to achieve this goal, he assumes that political systems and political behavior do not have an adequate understanding in the

light of an analysis of their internal structures, but rather that they must be linked to social systems and social and cultural relations.
Keywords: Political sociology, social behavior, systems, relationships, social structures.
JEL Classification Codes: …, …, …

المؤلف المرسل: د.قصاب سليمان، **الإيميل**: guessabslimane21@gmail.com

1. مقدمة:

إن المغزى العميق لنشوء علم الاجتماع السياسي هو التداخل الدائري المتبادل بين القوى الاجتماعية والسياسية- يرجع بعض الدارسين[1] نشأته إلى الأزمات التي ترتبت على حركات الإصلاح الديني وعلى الثورة الصناعية التي أدت إلى قيام المجتمع الحديث، إذ استطاع الرأي العام أن يتعرف بعد انهيار المجتمع التقليدي وما كان يسود فيه من سلطة تقليدية على الفارق بين الدول والمجتمع، وبرزت على الفور تلك المشكلة التي مؤداها: كيف يمكن للمجتمع بما ينطوي عليه من صراعات موصولة بين أعضائه وجماعاته المختلفة أن يحافظ على وحدته الاجتماعية وعلى شرعية سلطة الدولة في الوقت ذاته.

ولقد أصبح من الممكن فيها أن نفرق بين ما هو "اجتماعي" وبين ما هو "سياسي"، بحيث انبثق مفهوم جديد عن المجتمع المدني في مقابل مفهوم الدولة. وكذلك لدراسة الظروف والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الحوادث والظواهر السياسية التي تأخذ مكانها في المجتمع، ولتعليل وتفسير نتائج الحوادث السياسية على التفاعلات الاجتماعية والأنماط السلوكية في المجتمع. إضافة إلى أهمية وقدرته على تنبؤ الحوادث والظواهر السياسية التي ستقع في المجتمع من خلال دراسته وفحصه للمتغيرات والحقائق الاجتماعية المتعلقة بالنظام الاجتماعي ومكوناته البنيوية[2] فأخذ حديثا أبعاده العلمية مع ظهور بعض المدارس والمقاربات المنهجية. إن تراث النظرية الاجتماعية يسلم بأن العلاقة بين المعتقدات السياسية للمنظر السوسيولوجي ومنجزاته العلمية، إن هي إلا طريق ذو اتجاه واحد. ومع ذلك فإن غالبية المنظرين السوسيولوجيين الكلاسيكيين كانوا يشتغلون بالتعليق السياسي وغالبا ما نجد في تعليقاتهم السياسية تعبيرا واضحا عن نظرياتهم الاجتماعية[3] فالتفرقة التي يقيمها علماء السياسة بين

السياسة والمجتمع، هي تفرقة مضللة وغير مفيدة، لأنها تنهض على فصل تعسفي بين مكوّنات جسم اجتماعي واحد، إذ أن النظام السياسي لا يمكن أن يكتب له البقاء والاستمرار في الوجود بعيدا عن المجتمع.

وإذن فالظاهرة السياسية تكتسب معناها ومبناها من الوجود الاجتماعي الكلي الذي تنشأ فيه، وهناك علاقة متجددة لهذه الظواهر حينما تتفاعل مع الوجود الاجتماعي، داخل سياق تاريخي خاص، وقد يكون من المفيد الإشارة هنا إلى أن علم الاجتماع السياسي كان يدرس بالجامعات الأمريكية في الأقسام التابعة لعلم الاجتماع، والأقسام التابعة لما يطلق عليه بـ"الحكومة" وقد تأثر موريس دوفيرجيه بالمدرسة الأمريكية ونقل منهجها إلى فرنسا من خلال تطبيقه له في مؤلفه الشهير "الأحزاب السياسية" 1951، وقد ترتب على ذلك تغير في طريقة تدريس القانون الدستوري بالجامعات الفرنسية نتيجة الوعي الذي حصل بأن دراسة المؤسسات السياسية ليست كافية لوحدها بل ينبغي بالإضافة إلى ذلك الاهتمام وبالأحزاب السياسية وجماعات الضغط التي تحرك هذه المؤسسات. ولم يكن بإمكان علم الاجتماع السياسي أن يتعدى هذا الإطار وهو واقع تحت وصاية القانون الدستور. وقد استفاد هذا الأخير كثيرا من ذلك لكن على حساب علم الاجتماع السياسي[4]. وقد برز في مستهل هذا القرن مفكران كبيران كان في أقطاب أحسا بالمساهمة العظيمة التي يقدمها علم الاجتماع للقانون العام. هذان المفكران هما " ليون دوغي " تلميذ كل من دوركهايم و"لوفي برول " و"موريس هوريو " الذي كان من جهة متأثرا بكل من "تارد " و"برغسون " وقد دخل هذا الموقف التقاليد فيما بعد خاصة على يد كل من "ج. سال " و"غ. لوبرا " و"هـ.ل. برول ".

2. نشوء وتطور علم الاجتماع السياسي ومناهجه

1.2. علم الاجتماع السياسي: المجالات والتعريف:

يهتم علم الاجتماع السياسي بالتفاعل القائم بين دراسة السياسة والواقع الاجتماعي أي العلاقة الجدلية المستمرة بين الأنساق السياسية والاجتماعية. تنحصر مجالاته[5] في دراسة تجمع الوقائع، وتصريف الأعمال في المؤسسات السياسية، دراسة صفة المشابهة الكائنة بين الأجهزة السياسية في مختلف نماذج

الحضارات وكذلك دراسة ولادة الآراء العامة ونشأتها والمنهج التي بواسطتها نستشعر اختلال التوازن الاجتماعي ومختلف أنواع سباق الأحداث، بصورة لا ضميرية، أو نفيد منها بصورة ضميرية، وهذه الإفادة يمكن تتراءى خطأ أو وهما، كما يدرس الأساليب التي تعتمدها المجتمعات مترجمة على الصعيد السياسي، حاجاتها، وتجاربها، واضطراباتها ودراسة العلاقات بين البنيات العقلية، والأسلاك المتسلسلة، والمؤسسات وفئات الأحداث السياسية المختلفة وأشكال العمل السياسي. كما يهتم بدراسة أثر الظاهرة الاجتماعي، دراسة علمية موضوعية مستخدما في ذلك مناهج علم الاجتماع وأساليبه العلمية، بهدف الوصول إلى قوانين وتعميمات شاملة و ثابتة نسبيا.[6]ومن مجالات وموضوعات علم الاجتماع السياسي النظم السياسية منها وغير الرسمية، كأجزاء من النسق الاجتماعي ليست قائمة بذاتها ولكن داخل إطار المجتمع ويركز علم الاجتماع السياسي دراسته على الصفوات ومجموع أعضائها وعلى تنسيق مظاهر الصراع بين جماعات المصلحة والجماعات ذات النفوذ الرسمي بالإضافة إلى التركيز على دراسة وجهة النظر السياسية وقد اهتم علم الاجتماع السياسي أخيرا على وجه الخصوص بالأحزاب السياسية كنظم اجتماعية فضلا عن اهتمامه القديم بالنظم الاستبدادية والديكتاتورية[7].

الإشكال المطروح عند التطرق إلى موضوع علم الاجتماع السياسي ومناهجه هو ما الذي يميزه عن موضوع السياسة. هل لكل واحد منهما مجاله وتقنياته الخاصة أما هناك علاقة جدلية وتكاملية بين المنظور السوسيولوجي والسياسة أي نوع من التفاعل والتداخل بين السياق الاجتماعي والسياسي. كان علم السياسة وما يزال يمثل مشكلة للمنظرين الكلاسيكيين من أمثال "سان سيمون" و"أوجست كونت" إلى " بارسونز" أن يبدعوا كيانا نظريا، ذا شكل علمي يجاوز تراث الفكر السياسي المتاح حاليا ويرفض أن يمنح المجال السياسي أية مكانة خالصة به تميزه عن الفكر الاجتماعي بوجه عام. أما المنظرون السياسيون كان في بداية أمرهم يدرسون ظاهرة الدولة والسلطة والسلوك السياسي وكل ما يتعلق بالنظام السياسي دراسة مستقلة ومنفصلة عن النظام الاجتماعي إلا أن هذه المقاربة غير صائبة في تحليل وتفسير النظام السياسي القائم في المجتمع نظرا للتأثير المتبادل بين طبيعة النسق السياسي والاجتماعي.

إن من المستحيل، إقامة أي تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسي والعلم السياسي وفي أقصى الحالات يبدو أن ثمة فروغا ناجمة إما عن اهتمامات مسبقة تقليدية، أو عن تقسيم مريح للعمل، ومثال على ذلك، هو الاهتمام الخاص الذي أبداه علماء السياسة فيما يمكن تسميته "ماكنة الدولة " أي جهاز وعمليات التشريع، والإدارة والتنظيم القضائي – بدراستها معزولة بعض الشيء عن الإطار الاجتماعي[8] ولهذا فإن "ماكس فيبر" يذهب إلى أن كل القضايا التي يتناولها علماء الاجتماع قديما وحديثا في نهاية المطاف ودون استثناء لا بد أن تتأثر بالأحداث السياسية، حتى وإن كانت هذه الأحداث سطحية، ومن ثم فإن هذا الخط النقدي فضلا عن طبيعة علم السياسة في حد ذاتها، يعكسان صعوبة التعايش مع مشروع إقامة علم اجتماعي. يضاف إلى ذلك أنه في القرن التاسع عشر أصبحت النظرية الاجتماعية أكثر ارتباطا بالمبادئ السياسية والحركات الاجتماعية التي تسعى لإحداث تغيرات اجتماعية أساسية في تنظيم المجتمع، من خلال دساتير الأمم الجديدة أو من خلال تحديد الدساتير القائمة، ذلك للوصول إلى نتائج اجتماعية معينة. ومن ثم أصبح للمنظرين الاجتماعيين اهتماما وقناعة بأثر المشكلات السياسية على القضايا الاجتماعية التي تشغلهم، هذا فضلا عن أن النظريات الاجتماعية ذاتها أخذت منحنى جديد عند النظر إليها كأساس هام وضروري للمبادئ السياسية يتيح عوامل هامة توجد برامج الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية.

فأدرك علماء[9] السياسة والاجتماع والأنثربولوجيا في الوقت الحاضر، أن الاكتفاء بتحليل النصوص الدستورية والقانونية لا يعطي فكرة سليمة عن سير نظام الحكم في المجتمع ومدى أدائه لوظائفه، ولذلك اتجهوا إلى التحليل الكلي وتخلوا عن التحليل الجزئي ذلك أن التحليل الكلي للمجتمعات السياسية ولبناءات السلطة فيها، يساهم بدون شك في إثراء النظرية العامة لعلم الاجتماع السياسي ومن ثم المساهمة في تفسير طبيعة البناء السياسي للمجتمع والدولة. فمن ناحية علم السياسة، سياسة من؟ لا شك أنها سياسة الناس، هؤلاء الناس يعيشون في مجتمع ويمارسون من خلال إطار اجتماعي يتفاعل فيه الأفراد والجماعات سواء بالشقاق أو بالاتفاق على مصلحة فردية أو جماعية، ومن ثم وببساطة فمن الأولى أن يقوم علم المجتمع بدراسة سياسة هؤلاء الذين يدرسهم، والتي تعتبر عندئذ، فرعا من فروع هذا العلم ذاته –

علم المجتمع – فعلم السياسة إذا ما قيس بعلم الاجتماع السياسي حيث يقتصر علم السياسة اهتمامه على دراسة الظواهر السياسية بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، وهو أمر لا يتطابق مع مقتضيات المنهج العلمي التحليلي الموضوعي في مجال الظواهر الاجتماعية التي تعني حتمية النظر إلى الظواهر السياسية باعتبارها ظواهر ترتبط بالمجتمع وتتداخل مع غيرها من الظواهر فيه[10].

"لم يظهر علم الاجتماع السياسي[11] كعلم مستقل عن حقل الاجتماع وحقل العلوم السياسية إلا خلال الأربعينيات من هذا القرن وذلك لحاجة المجتمع إليه بعد اختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية وتعقد أسباب الحوادث السياسية والآثار التي تتركها هذه الحوادث على الإنسان في المجتمع. إن علم الاجتماع السياسي يدرس الظواهر السياسية دراسة تعتمد على خلفية البناء الاجتماعي طالما أن المؤسسات السياسية هي جزء من المؤسسات الاجتماعية البنيوية وأن الفعاليات والنشاطات السياسية تترك آثارها الفاعلية على جميع مؤسسات ومنظمات المجتمع بحيث تتغير هذه من نمط لآخر خلال فترة زمنية محدودة وتؤثر بدرجة متفاوتة على المؤسسات السياسية الفاعلة. في العديد[12] من أعمال ماكس فيبر لا يمكن التفريق فيما بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي أو بين ما هو قبيل المقابلة بين العلم والإيديولوجيا. وهذا يوحي بأنه عند كتابة مثل هذه التعليقات فإن المغزى السياسي للنظرية الاجتماعية يكشف عن نفسه، ومن ثم من قبيل الخطأ أن نظن أن هناك انفصال راديكالي بين التعليق والنظرية.

نستنتج مما سبق أن النظرية الاجتماعية والممارسة السياسية يسيران معا فأصبحت (النظرية الاجتماعية) أكثر ارتباطا بالمبادئ السياسية والحركات الاجتماعية التي تسعى لأحداث تغييرات اجتماعية أساسية في تنظيم المجتمع، من خلال دساتير الأمم الجديدة أو من خلال تجديد الدساتير القائمة، وذلك للوصول إلى نتائج اجتماعية معينة. ومن ثم أصبح المنظرين الاجتماعيين أكثر اهتماما وقناعة بأثر المشكلات السياسية على القضايا الاجتماعية التي تشغلهم، هذا فضلا عن أن النظريات الاجتماعية ذاتها أخذت منحنى جديدا عند النظر إليها كأساس هام وضروري للمبادئ السياسية يتيح عوامل هامة توجد برامج الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية.

وعليه نستخلص مجددا أن موضوع علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة[13] العلاقة بين السلوك السياسي والسلوك الاجتماعي ومن ثم العلاقة بين البنى السياسية والبنى الاجتماعية. وهو إذ يسعى إلى تحقيق هذا الهدف، فإنه يفترض أن النظم السياسية والسلوك السياسي لا يتحقق لهما فهما ملائما في ضوء تحليل بناهما الداخلية وإنما لا بد أن يتم ربطهما بالنظم الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية والثقافية.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أن علم السياسة قد بدأ كدراسة مستقلة للنظام السياسي مهتما في البداية بالجوانب الصورية لهذه النظم محولا اهتمامه بعد ذلك إلى دراسة السلوك السياسي وتحت تأثير انتقادات من خارج التخصص وداخله وتحت تأثير الاهتمامات السوسيولوجية بدراسة السياسة، اتجه علم السياسة نحو الاهتمام بموضوعات أقرب إلى موضوعات علم الاجتماع السياسي بينما اتجه هذا الأخير نحو دراسة موضوعات كانت وما تزال محور اهتمام علماء السياسة. وهكذا اقترب العلمان إلى الحد الذي يصعب فيه الفصل بينهما[14]. يصادف الباحث الذي يتصدى لتعريف علم الاجتماع السياسي مشكلة العلاقة بينه وبين السياسة أو العلم السياسي، فكثير من الباحثين يؤكد وجود اختلاف بين هذين الفرعين، وبعضهم الآخر يحاول التقريب بينهما ذاهبا إلى أن تطور العلمين واسهاماتهما النظرية والإمبريقية، أدى إلى التقريب بينهما بحيث أصبحا يقفان على أرض واحدة تقريبا. كما يصادف الباحث مشكلة أخرى تتعلق بالإختلاف بين علماء الاجتماع أنفسهم على تعريف هذا العلم ومجالاته. تعاني الدراسات الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص، من مشكلة التحديد للمصطلحات والتعريف لها. فعلم الاجتماع السياسي تنوعت مفهوماته، وتعددت تعريفاته، منها ما هو جامع ومتفق عليه ومنها ما هو مختلف. في ضوء هذا كله عملنا بالتعريف الموحد له، على أنه[15] ذلك الفرع من علم السياسة الذي يتناول بالدرس العلاقات المشتركة بين النسق السياسي التحتي والأنساق التحتية الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها على النسق السياسي التحتي، فهو أول ما يعني به، لا على النسق الاجتماعي ككل الذي يمثل محور اهتمام عالم الاجتماع يؤكد ميكيافيلي في تعريفه للسياسة على أنها "القوة".

قد تجسد هذا المعنى في كتابات توم بوتومور[16] على أن علم الاجتماع السياسي يعني بدراسة القوة أو القدرة في إطارها الاجتماعي ومعنى القدرة هنا قدرة فرد أو فئة اجتماعية على انتهاج سبيل في

العمل (على اتخاذ وتنفيذ القرارات وبشكل أوسع، تحديد جدول العمل لصنع القرارات) إذا اقتضت الضرورة ضد مصالح، بل وضد معارضة الأفراد والفئات الأخرى. كما أكد "ماكس فيبر" على مفهوم القوة واقتسامها وتوزيعها بين الدول وبين الجماعات داخل الدولة[17] وبشكل عام يسود مفهوم علم الاجتماع السياسي كعلم القوة لدى غالبية الكتاب السياسيين والاجتماعيين فهو من وجهة نظرهم، علم الحكم والسلطة في جميع المجتمعات الانسانية وليس قاصرا على المجتمع القومي فقط. ويرتبط هذا العلم بالتمييز بين الحكام والمحكومين، ففي كل جماعة إنسانية مهما كبرت أو صغرت الثابت منها والمؤقت وجد من يأمر ومن يطيع، ومن يتخذ القرارات ومن يخضع لها ويأخذ الكثيرون من الكتاب المعاصرين بهذا التعريف لعلم الاجتماع السياسي (علم القوة)، ومنهم "ريمون آرون" و"جورج فيدل " و"جورج بيردو" و"موريس دوفرجيه". والقوة كما يبين التاريخ تعطي في جميع المجتمعات الإنسانية وحتى في مجتمع الحيوان لمن يملكونها مكاسبا وامتيازات فهي تعطي الشرف والهيبة واللذة. وعندئذ تصبح القوة موضوعا للقتال والصراع فهي تؤدي إلى المواجهة بين من يتصارعون من أجل منصب رسمي أو مكسب شخصي[18]. ومن هنا تتضح بعض الأبعاد الدالة على أن المسألة السياسية المركزية هي إذن مسألة تنظيم القهر. وهي تعمل من خلال نزعة لتهميش العنف الجسدي، وإقامة نظام حقوقي فعلي، إن هناك منظومة أوامر تشكل موضوعا لعمل سياسي دائم يهدف لتبرير الشرعية، ويرتكز طابعه الفعلي، في الوقت نفسه على احتكار القهر لحساب الحكومات، وبناء عليه، وإلى جانب علم الاقتصاد وعلم الاجتماع يرى علم السياسة إذن تصاعد موضوع خاص يكونه كعلم اجتماعي بنصيب كامل[19] وفي هذا الفضاء السوسيولوجي السياسي هناك مفهومان يتصارعان حول الاستحواذ على مضمون علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة والثاني يدعي أنه علم القوة بالرغم من تأكيد العالمين الفرنسيين "موريس دوفرجيه" و"جورج بيردو" وميلهما للمفهوم الثاني إلا أن المفهوم الأول ما يزال مناصروه حتى اليوم[20]، وقد أكد المعنى الثاني بوضوح عبد الهادي الجوهري[21] على أن موضوع القوة السياسية يمثل أحد موضوعات البحث في علم الاجتماع السياسي ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا منه: تعريف القوة السياسية، وطبيعتها ووجهيها والمداخل المختلفة لدراستها ثم ما هي مصادرها وتوزيعها في المجتمع والعلاقة بين القوة السياسية والتنظيم السياسي وصنع القرار وغير ذلك

من الجوانب التي تتعلق بمثل هذا الموضوع. ولذلك يمكن القول في نهاية المطاف أن علم الاجتماع السياسي[22] عند علماء السياسة والاجتماع في الفكر الحديث هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذي يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق الجماعات أو فيما بينها، ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى التغيير في توزع القوة.

وقد أولى كثير من الباحثين في مجال علم الاجتماع السياسي اهتماما كبيرا بمسألة الدولة، فإنها وكل ما يشابهها من نظم الحكم، تقيم نموذجا رئيسيا للتنظيم السياسي. ولا يهم عالم الاجتماع أن يدرس الخصائص الرسمية للحكم، وإنما يهمه في المقام الأول دراسة العلاقات من الدولة كبؤرة مركزية للقوة إلى تنظيم الحياة الاجتماعية السائدة في المجتمع. وخلاصة القول أن موضوع الدولة [23] يعتبر الموضوع المركزي في علم الاجتماع السياسي، فليس هناك من شك اليوم في الصدارة التي تحتلها الدولة باعتبارها الإطار الذي يتم فيه النشاط السياسي، فالحياة السياسية تتسم بتمركز السلطات في أجهزة الدولة، وهكذا يظهر علم الاجتماع السياسي على أنه العلم الذي يدرس الدولة ومؤسساتها، إن هذه الأهمية التي تحتلها الدولة في علم الاجتماع السياسي أدت بالبعض مثل "لابيني دوفيلنوف " أن يقترح مصطلح علم الدولة لاعتقاده بأنه أكثر دقة من علم السياسة. أورد "روبرت داهل" أفكاره الرئيسية حول هذا الجانب في كتابه حول (التحليل السياسي الحديث) أن ظهور الأفكار السياسية حول موضوع الدولة وعلاقتها بالمجتمع ليس وليد العصر الحديث أو المعاصر، وليس وليد الثورة الفرنسية وعصر التنوير، بل نجد الاهتمام بموضوع الدولة منذ عصر الحضارة اليونانية الإغريقية، فأرسطو وأفلاطون ومن خلال كتابيهما (علم السياسة والجمهورية) تعرضا إلى العديد من الأفكار الرئيسية التي مازالت تجد صداها في وقتنا الحالي[24].

وترسخت فكرة الدولة في دراسات علم الاجتماع السياسي مع إسهامات "موريس دوفيرجيه"[25] في كتابه (علم الاجتماع السياسي)، فيعمق هذا المفهوم على أنه الأقدم والأقرب إلى الحس العام في آن واحد. ويمكن إرجاعه إلى أن أرسطو الذي كانت السياسة بالنسبة له تعني دراسة حكومة المدينة التي كانت تشكل في حينه الدولة. دعم هذا المفهوم تطور الدولة– الأمة، والمعاجم تستند إليه بصورة عامة، إذا كان يعطي ثمانية تعاريف لكلمة "سياسة " فإن التعريف الذي يتعلق بالسياسة المعتبرة علما هو الآتي: "علم

حكم الدولة". ويقول معجم الأكاديمية الفرنسية: "هي معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع دول أخرى". وخلاصة القول يظهر علم الاجتماع السياسي على أنه العلم الذي يدرس الدولة ومؤسساتها، على أن يبقى على فكرة السيادة الملازمة لها تحديد مقوماتها الفلسفية والأخلاقية والقانونية[26].

ومن المجالات التي اهتم بها علم الاجتماع السياسي قضية السلوك[27]: إذ أن التحليل السياسي الصحيح لا يجب أن يقتصر على دراسة القواعد والنصوص الدستورية والقانونية، وإنما يجب الاهتمام بملاحظة واستقرار الاستجابات الفعلية للجماهير والجماعات المختلفة التي تنشأ عن تفاعلهم مع هذه القواعد والنصوص، في حياتهم اليومية وعلاقاتهم المتبادلة.

وحتى لو ذهبنا إلى القول مع القائلين أن التحليل الصوري الذي يقدمه علماء السياسة من خلال اتجاههم النظامي يفهم الدولة ككيان معنوي له شخصيته المستقلة عما هو اجتماعي، إلا أن مثل هذا المنهج في حد ذاته يفرغ الدولة من تاريخها ومن مضمونها الاجتماعي والثقافي. مما أدى إلى ظهور المدرسة السلوكية، فابتعدت هذه الأخيرة عن الاتجاه الصوري التي تبنته المدرسة النظامية، ونحت منحنا منهجيا يركز على السلوك السياسي الظاهر، معتقدة بأن المنحنى الإمبريقي الذي يمثل جوهر المنهج العلمي، هو أنسب الطرق لفهم النشاط السياسي، ولذلك فقد اهتمت هذه المدرسة أيضا بدراسة الأفعال السياسية الفعلية التي يمارسها الناس، ودراسة الاتجاهات والمعاني الكامنة خلف السلوك السياسي وخلف التنظيمات السياسية. ويتحقق ذلك من خلال استخدام أدوات و تقنيات البحث الأمبريقي في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها[28] وقد تبلور هذا الالتقاء والتلازم عند الحركة السلوكية في الدراسات السياسية حيث أكدت على اهتمامها بالدولة والمجتمع معاً ولا نستطيع أن يهمل أي منهما، إذ أن السلوك السياسي هو المقام الأول سلوك اجتماعي يواجه في كل دقيقة موقفا يبحث عن مخرج يخلص به من مسار القوى المتدفقة. ويمكن القول أخيرا أن الاتجاه السلوكي أصبح يمثل مدخلا محددا للبحث في ميدان السياسة فهو يشير إلى الاهتمام العلمي الإمبريقي بالممارسات السياسية الفردية والجماعية، ومحاولة التعرف عليها في الواقع الفعلي واستخلاص المبادئ والتعميمات بعد دراستها دراسة موضوعية[29].

2.2. بعض المناهج والتقنيات في علم الاجتماع السياسي:

المعرفة السياسية هي معرفة علمية، فلكل نتيجة سبب، ولا بد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع وليس كما يجب أن تكون، والتعرف على أسبابها، وعلى العلاقة القائمة بينها، والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنضبطة، فالمعرفة العلمية تعتمد على الوصف والتحليل الموضوعي والدراسة الشمولية، من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر[30] وذلك باستخدام تقنيات ومناهج علمية: كسبر الآراء، والمقابلة، والاستقراء، والمنهج المقارن، والتاريخي والوصفي إلخ... من الأدوات والطرق المعمول بها في حقل العلوم الاجتماعية وعلم الاجتماع السياسي خاصة مما أدى بها إلى قفزة ابستمولوجية مهدت إليها الطريق لتسليط الضوء على الظاهرة المدروسة وضبط متغيراتها لتحقيق الموضوعية واكتساب الحقيقة العلمية. ومن المسلم به علميا أنه لا توجد تقنية أو منهج واحد في علم الاجتماع السياسي وإنما مناهج متعددة. فكأن دراسة السياسة تحتاج إلى إستراتيجية منهجية خاصة، إذ من الأفضل أن نستعين بأكثر من طريقة واحدة في البحوث السياسية. وليس معنى ذلك أننا سنبحث ونفسر الجوانب المختلفة للحياة السياسية في ضوء إطارات مرجعية متباينة وغير مترابطة كالإطارات الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافيا والبيولوجية، وإنما يتعين لكي نفهم السياسة فهما حقيقيا أن نستخدم أدوات مختلفة للدراسة والتحليل، ونحقق التوافق والتكامل بينهما بصورة تخدم هدفا محددا[31]. وفي ذلك وبما أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض نوعية المنهج، كما يؤكد ذلك فلاسفة العلوم، فإن المنتظر أن يختلف منهجنا في البحث هنا عن منهجنا هناك، والمنهج طريقة في البحث، ومبادئ تلتزم خلاله، مفاهيم توظف فيه الطريقة (= الاستقرار، الاستنتاج، المقارنة ...إلخ) والمبادئ (التزام الموضوعية، اعتبار العلاقات السببية...إلخ) ولا تتغير بتغير الموضوعات. أما المفاهيم، وهي المعاني الكلية التي يتم بها تحويل موضوع البحث عن مواد خام خالية من المعنى والمعقولية إلى معان وعلاقات لها معقوليتها، فهي التي تختلف باختلاف الموضوعات. ولما كانت "السياسة" تختلف بالطبيعة والنوع عن "المعرفة" فإن الجهاز المفاهيمي الذي يصلح لدراسة الواحدة منها لا يصلح بالضرورة لدراسة الأخرى[32].

وبالإضافة إلى طبيعة الموضوع كما أشرنا أعلاه، لا نستطيع فهم علم الاجتماع السياسي دون دراسة وفهم علم الاجتماع وعلوم السياسة وعلم النفس وعلم الأخلاق، حيث أن هذه العلوم الأربعة تزود

العالم الاجتماعي السياسي بالمادة الأساسية التي يعتمد عليها موضوعه العلمي واختصاصه الأكاديمي. كما أنه يعتمد على هذه العلوم في الحصول على مصطلحاتها العلمية التي يستعملها في بناء فرضياته ونظرياته وأحكامه وقوانينه الكونية الشمولية. إضافة إلى أن العالم الاجتماعي السياسي يستعمل نفس الطرق المنهجية والعلمية التي تستعملها هذه العلوم في جمع مادتها ومعلوماتها وتضيف حقائقها وبديهياتها كطريقة المقارنة والطريقة التاريخية والطريقة البنائية الوظيفية وطريقة المسح الميداني[33]. وعليه يمكن القول بأن الاستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية ليمثل مطلبا حيويا. والمنهج هو طريقة للبحث بهدف الوصول إلى نتائج محددة. وعند دراسة ظاهرة سياسية، يجب أن يوضح تمام المنهج المستخدم، وهذا بدوره هو الذي يمكن الآخرين من تتبع الخطوات التي سارت عليها الدراسة بصورة تجعل في وسعهم التحقق من صدق نتائجها و حة تعميماتها. نخلص من هذا العرض أنه على الرغم من أن كل منهج من المناهج له ميدانه أو مجال محدد للاستخدام، إلا أن البحث الجاد للظواهر السياسية قد يتطلب الاستعانة بهذه المناهج في شمولها في الإطار المنهجي العام الذي تطور عن النظرية الواقعية المفسرة لتفاعل القوى السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية الأخرى[34]، فإذا كان المنهج هو أداة لتحقيق الموضوعية والوصول إلى الحقيقة العلمية ورغم الأسس العلمية[35] للبحث السياسي، إلا أن الباحث في هذا المجال تواجهه صعوبات كثيرة من بينها عدم إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات الكاملة، وصعوبة اصطناع ظروف تجريبية ملائمة للدراسات السياسية، وتعذر استخدام الناس كأدوات، وعدم وجود قياسات كمية محكمة، إلا في حالات محددة كالمنظمات السياسية والآراء في الأحزاب السياسية وأعضائها، وأصوات الناخبين، وصعوبة استيعاب جميع الأشخاص الذين كان لهم تأثير على العملية السياسية، وصعوبة الإلمام بكل القرارات التي اتخذوها في جلسات مغلقة داخل أو خارج نطاق الحكومة ولم يتم تسجيلها.

هناك حقيقة منهجية يجب ذكرها في هذا المقام وهي تعدد وتنوّع تقنيات ومناهج البحث في علم الاجتماع السياسي وذلك وفقا لأغراض ومصالح الباحث من جهة وطبيعة الموضوع والتساؤلات حوله من جهة أخرى. ومن المناهج المعمول بها في هذا الحقل المعرفي نذكر ما يسمى بنظرية العامل وهي التي تدرس تأثير الاقتصاد والثقافة وغيرهما من العوامل على العمليات السياسية. ولدينا التحليل التباييني للتجمعات

المحلية (الطبقة، والأمة، والجماعة الاجتماعية) والأدوار المختلفة لكل منها في الحياة السياسية. ولدينا التحليل البنائي الوظيفي الذي يركز على وظائف النظم السياسية والمنظمات (الدولة، الحزب، والنظام السياسي) وتحليل الأنساق الأكبر والبناءات السياسية الصغرى، وتحليل "التكوينات مثل دراسة الإدارة السياسية والقيادة الاجتماعية وتحليل الاتصالات أي دراسة التفاعل بين عناصر العملية السياسية، وتحليل ارتباط القوى كعامل مؤثر في شكل العلاقات السياسية وبخاصة على المستوى الدولي. وتحليل الديناميات السياسية، والتحليل المقارن للأنظمة السياسية، ومناهج التخطيط والتقويم السياسي[36].

لقد وظف الدارسون في علم الاجتماع السياسي عدد منها: كاستطلاع الرأي العام الذي يشكل مصدرا هاما للمعلومات ليس فقط من أجل التعرف على تفصيلات السكان إزاء قضايا الساعة، أو القادة السياسيين من المقام الأول، وإنما أيضا من أجل الإحاطة بشكل أفضل بالوقائع، وأشكال السلوك انطلاقا مما يعلنه الأفراد المستجوبون. وعلاوة على ذلك، فإن تكرار نفس الأسئلة، على فترات منظمة، يسمح بإقامة "مقاييس الرأي" وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالشخصيات الرئيسية، تطور شعبيتها، أو حظوظ فوزها في المستقبل[37]. وكذلك توظيف المنهج المقارن لإبراز أوجه الشبه والاختلاف وكذلك البرهنة على أن ظاهرة ما هي سبب الأخرى، وهي تتجلى في مقارنة الحالات التي كانت حاضرة فيها أو غائبة عنها، وفي آن واحد... لكن ما يجب القيام به إنما هو المقارنة ليس بين متغيرات معزولة، وإنما بين سلاسل متغيرات متكونة بشكل منتظم، وترتبط حدودها بعضها بعض بتدرج متواصل بقدر الإمكان وتكون علاوة على ذلك، ذات امتداد كاف[38].

وينطوي التحليل المقارن بين الأنظمة السياسية، وأجهزة الدولة ومنظماتها سوف يطور معرفتنا، ويكشف عن الأنماط العامة للحياة السياسية. ولا يستخدم المنهج المقارن بطريقة آلية، وإنما يتم تدعيمه بالبحث الإمبريقي والبحث التاريخي، فالمجتمعات تمثل مراحل متباينة للتطور[39] فالعالم الاجتماعي السياسي يهتم بوصف وشرح ومقارنة المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث هياكلها البنيوية ووظائفها وأديولوجيتها وعلاقتها بالمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الأخرى. ويدرس أسباب ونتائج سكونها وتحولها

ويربط بينها وبين المبررات الشرعية التي تستند عليها الدولة، ويحلل العلاقة بين طبيعة السلطة وطبيعة القيادة التي تحكم المجتمع[40].

وهناك أيضا المنهج الإحصائي وفيه يبدأ الباحث السياسي بتجميع الحقائق والمعلومات ثم يقوم بجدولتها ووضعها في رسوم بيانية وتستخدم هذه الطريقة في الموضوعات المتعلقة بالرأي العام والانتخابات والتصويت وفي قياس الأوضاع السياسية لتباين مدى استقرار النظام السياسي[41]، وكذلك المنهج التاريخي وتفترض هذه الطريقة بأن العالم الاجتماعي لا يستطيع دراسة وفهم وتحليل النظم السياسية والسلوك السياسي والظواهر السياسية التي تقع في المجتمع في الفترة الحاضرة دون دراسة تاريخية مفصلة طالما أن النظم والظواهر السياسية المعاصرة ما هي إلا وليدة التحولات التاريخية التي طرأت عليها فغيرتها وجعلتها تتميز بصفاتها الحاضرة التي نشعر بها الآن[42]. ويهدف هذا المنهج إلى تحليل الأحداث والكشف عن العوامل التي أدت إليها ثم النتائج التي توصلت إليها، ففي ضوء ذلك اهتم علماء القرن التاسع عشر بدراسة التاريخ من أجل تتبع خطوط التطور، واكتشاف الأصول التي نبعت عنها النظم الاجتماعية الحديثة ويعني علماء السياسة بتلك الدراسات التي اهتمت بتتبع تطور النظم القانونية، ونماذج السلطة والحكومة والفلسفات السياسية وعلاقة الصراعات السياسية بالتطورات الاجتماعية الأخرى[43]. وتوظف الدراسات الاجتماعية السياسية المنهج الاستقراري أو الاستنتاجي ويعتبر أرسطو من رواده الأوائل حيث أوجد علاقة منطقية بين الفرضية الرئيسية والفرضية الفرعية حيث تكون الأولى ثابتة والثانية ملحقة ومرتبطة بها والعلاقة المنطقية بينهما تؤدي إلى نتيجة حتمية مسلم بها. وكذلك المنهج البنيوي والوظيفي أي تحليل الواقع الاجتماعي باعتباره وحدة كلية تتفاعل داخلها الوظائف والأدوار للبناء الاجتماعي، ومن أهم رواده كل من "تالكوتبارسونز" و"ميرتون" وكذلك "ماكس فيبر" وغيرهم من المفكرين في تحديد مفهوم البنية الاجتماعية أمثال "جورج جيرفيتش" و"دو سوسير" .

يعتبر المنهج الوصفي إحدى الطرق التي تستخدمها العلوم السياسية في دراستها، بعد جمع المعلومات الكافية يقوم الباحث بوصف الظاهرة لإبراز الخصائص والأسباب التي أدت إلى حدوثها ثم الوصول إلى نتائج وصفية في شأنها. وكثيرا ما يتم استخدام المنهج السلوكي، أصبح يمثل كما ذكرنا أعلاه

مدخلا محدد للبحث في العلوم السياسية، يتسم بأربعة سمات رئيسية هي الاعتماد على الإجراءات الامبريقية الخاصة بالملاحظة الموضوعية للسلوك السياسي، والاهتمام بالأفراد والجماعات بوصفهم الموضوع الحقيقي للبحث، واستخدام إطارات تصورية تعبر عن الالتقاء والتعاون الداخلي بين العلوم الاجتماعية، والالتزام بقواعد المنهج العلمي فيما يتعلق بالتفسير والتنبؤ، ومن ثم فهم الظاهرة السلوكية وتفسيرها والتنبؤ بشأنها. وكذلك دراسة الحالة وتعتبر من الطرق المعمول بها كثيرا في مجال علم الاجتماع السياسي لاستقصاء تفاصيل معينة، وطريقة المقابلة...إلخ وتقنيات أخرى مألوفة ومعمول بها في البحوث الاجتماعية. وخلاصة مقالنا هذا هو أن غالبية هذه المناهج والتقنيات البحثية في علم الاجتماع السياسي مستعارة من علوم اجتماعية أخرى.

إن البحث السياسي هو بالضرورة بحث اجتماعي لذلك فإن المسح الميداني يعتبر من أهم الطرق لقياس السلوك السياسي. هو عبارة عن طريقة أو أسلوب يقصد تصوير مشكلة معينة، أو موقف معين وكذلك لكشف أبعاد هذه المشكلة عن طريق جمع البيانات بأدوات منظمة سواء من جمهور أو عينة... وهناك تصنيفات متعددة توضح أنواع المسوح الاجتماعية، فقد يذهب البعض إلى تقسيم المسوح على أساس مجالها، وقد يذهب البعض الآخر إلى تقسيمها حسب مدى التعمق الذي تبغيه في دراسة الظاهرة، أو حسب حجم جمهور البحث الذي تجري عليه الدراسة[44]. فطريقة المسح الميداني التي يستعملها علم الاجتماع السياسي في جمع حقائقه وبياناته هي من أكثر الطرق المنهجية شيوعا وحداثة وأغلبها دقة وعلمية وهي من أهم الطرق العلمية التي يستعملها علماء الاجتماع السياسي خصوصا إذا عززت هذه الطريقة نتائجها الإحصائية وحقائقها الموضوعية بالمصادر والكتب العلمية التي تتناول نفس موضوع البحث الميداني الذي يقوم به العالم الاجتماعي السياسي كالعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف التصويت السياسي والأسباب الاجتماعية للانقسامات السياسية أو النتائج الاجتماعية والحضارية[45]. وفي نفس السياق يمكن القول بأنه يكاد يصعب تمام دراسة مسائل السياسة إذا اكتفينا بالمستوى الخارجي أو السطحي، إذ يتعين أن يوجد نوع من التعمق في فهم هذه المسائل، لا يتحقق بدون اندماج الباحث ومعايشته للمجتمع السياسي.

ولهذا لا يستطيع دارس السياسة أن يعزل نفسه عن الموقف الذي يدرسه بصورة تمكنه من تطوير نظرة موضوعية[46]. فالمسح الميداني مقاربة ناجحة في دراسة أنماط السلوك السياسية المختلفة و خاصة إذا دعمت بنظرية المقاربة الميدانية.

ومن التوصيات والإجراءات التي ترتكز عليها هذه المقاربة الميدانية: انفصال الباحث مؤقتا عن الإطار النظري والمرجعي المسبق، تفضيل التفاعل الداخلي الدائري بين جمع المعطيات وتحليلها بصفة دائمة ومستمرة ودائرية بين الإطار النظري والميداني، فالابتعاد مؤقتا عن النظريات الجاهزة والأفكار المسبقة يغذي البحث بنوع من الابتكار ، فيحاول الباحث التنظير انطلاقا من ميدان الدراسة أي لإطار الإمبريقي للدراسة ومطابقته مع الإطار النظري، عليه أن يستمع للمعطيات الميدانية كما يؤكد عليه " قلازر وستروس". ما من شك أن المسح الميداني هي الطريقة المستعملة في أغلب وأشهر البحوث الاجتماعية والسياسية التي تتميز بالطابع العلمي والموضوعي المتناهية في الطرح والتحليل والاستنتاج. فالبحوث المتعلقة بوصف، تركيب ووظائف الأحزاب السياسية وما فيه من منبهات ونشاطات وعوامل ثابتة ومتغيرة، والبحوث الرامية إلى قياس وتخمين الآراء والمواقف والانطباعات والاتجاهات السياسية للأفراد والجماعات في بحوث تستعين بطريقة المسح الميداني [47] التي تعد اليوم مطلبا ملحا ومهما في مجال العلوم الاجتماعية السياسية في تحليل وتفسير البيانات[48]. يسعى الباحث السياسي إلى ربط الوقائع التي اكتشفها خلال البحث بالأفكار التي أوحت إليه أصلا بموضوع الدراسة، ويشمل ذلك إقامة علاقة متبادلة بين متغيرات البحث من أجل اكتشاف العلاقة المهمة التي توجد فيها.

خاتمة

يعتبر البحث العلمي حجر الزاوية لتقدم الدول في المجالات الاقتصادية، و الاجتماعية و السياسية و غيرها، فإذا كان البحث العلمي يهدف إلى دراسة الظاهرة أو المشكلة التي يواجهها أفراد المجتمع، يشعر بها الباحث، فيسعى إلى الكشف عن الأسباب التي أدت إلى وقوعها، فإن المناهج و أدوات البحث تعتبر الركيزة الأساسية لتأدية هذا النشاط.

فالإشكال المطروح عند التطرق إلى موضوع علم الاجتماع السياسي و مناهجه هو ما الذي يميزه عن موضوع السياسة ؟ هل لكل واحد منهما مجاله وتقنياته الخاصة أم هناك علاقة جدلية وتكاملية بين

المنظور السوسيولوجي والسياسة ؟ أي نوع من التفاعل والتداخل بين السياق الاجتماعي والسياسي ؟ كان علم السياسة وما يزال يمثل مشكلة للمنظرين الكلاسيكيين من أمثال " سان سيمون " وأوجست كونت " إلى " بارسونر " أن يبدعوا كيانا نظريا، ذا شكل علمي يجاوز تراث الفكر السياسي المتاح حاليا و يرفض أن يمنح المجال السياسي أيّة مكانة خاصة به تميزه عن الفكر الاجتماعي بوجه عام، أما المنظرون السياسيون كانوا في بداية أمرهم يدرسون ظاهرة الدولة والسلطة والسلوك السياسي وكل ما يتعلق بالنظام السياسي دراسة مستقلة و منفصلة عن النظام الاجتماعي إلاّ أنّ هذه المقاربة غير صائبة في تحليل وتفسير النظام السياسي القائم في المجتمع نظرا للتأثير المتبادل بين طبيعة النسق السياسي و الاجتماعي.

4. قائمة المراجع:

أولا: الكتب

I. الكتب باللغة العربية

1. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار وائل للنشر، 2005.
2. أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
3. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دراسة الحركات الاجتماعية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
4. عبد العالي دبلة، الدولة، رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
5. عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1998.
6. غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
7. قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأسس في العلوم السياسية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
8. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي – ميدانه و قضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية 1990.

9. محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، دار زهران، عمان، 2009.
10. محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في عمل السياسة، عمان، دار زهران، 2009.
11. محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته و تجلياته، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991.
12. محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي- السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج1، الأسس النظرية والنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1987.

II. الكتب بالمترجمة

1. توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة وميض، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
2. جان بيار كوت وجون بيار مونيي، من أجل علم الاجتماع سياسي، ترجمة: محمد هناد، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1985.
3. روبرت داهل، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993.
4. غاستونبوتول، "سوسيولوجيا السياسة"، ترجمة: نسيم نصر، ط1، بيروت- باريس، 1974.
5. فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006.
6. موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

III. الكتب باللغة الأجنبية

1. Max Weber M. , Politics as a vocation, in From Max Weber : Essays in sociology, translated and edited by H.H Gerth and C. London, 1948.

الهوامش:

[1]- محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي- السياسة والمجتمع في العالم الثالث، ج1، الأسس النظرية والنهجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1987، ص. 5.

[2]- إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2005، ص. 13.

[3]- إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دراسة الحركات الاجتماعية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص. 17.

[4]- جان بيار كوت وجون بيار مونيي، من أجل علم الاجتماع سياسي، ترجمة: محمد هناد، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 1985، ص. 85 .

[5]غاستونبوتول، "سوسيولوجيا السياسة"، ترجمة: نسيم نصر، ط1، بيروت- باريس، 1974، ص.14.

[6]- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي – ميدانه و قضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية 1990،ص. أ.

[7] إيمان شومان: علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص. 49 .

[8] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. وميض، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ص. 8 .

[9]- محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي، ميدانه وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص. 7.

[10]- إيمان شومان، المرجع السابق، ص. 47.

[11]- إحسان محمد الحسن، "علم الاجتماع السياسي"، ط1، دار وائل للنشر، 2005، ص. 13.

[12]- إيمان شومان، المرجع السابق، ص. 17.

[13]- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص. 180.

[14]- أحمد زايد ، المرجع السابق، ص. 170.

[15]- إيمان شومان، المرجع السابق، ص. 30.

[16]- توم بوتمور، المرجع السابق، ص. 7.

[17]- Max Weber M. , Politics as a vocation, in From Max Weber : Essays in sociology, translated and edited by H.H Gerth and C. London, 1948, P.78 .

[18]- إيمان شومان، المرجع السابق، ص. 51.

[19]- فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2006، ص. 18 .

[20]- إيمان شومان،: المرجع السابق، ص. 49.

[21]- عبد الهادي الجوهري، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص. 29.

[22]- إيمان شومان، المرجع السابق، ص. 52.

[23]- جان بيار كوت وجان بيار مونيي، المرجع السابق، ص. 11.

[24]- روبرت داهل، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء أبو زيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993. نقلا عن كتاب عبد العالي دبلة، الدولة، رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص. 11.

[25]– موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة: سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص. 19.

[26]– جان بيار كوت وجان بيار مونيي، المرجع السابق، ص. 11.

[27]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 44.

[28]– أحمد زايد، المرجع السابق، ص. 130.

[29]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 45.

[30]– قحطان أحمد سليمان الحمداني، الأسس في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص. 101.

[31]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 466.

[32]– محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، محدداته و تجلياته، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ص. 8.

[33]– إحسان محمد الحسن، المرجع السابق، ص. 17.

[34]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 488.

[35]– قحطان أحمد سليمان الحمداني، المرجع السابق، ص. 103.

[36]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 477.

[37]– فليب برو، المرجع السابق، ص. 531.

[38]– اميل دوركهايم، قواعد المنهج السوسيولوجي، مذكور في كتاب: فليب: علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص. 528.

[39]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 482.

[40]– إحسان محمد إحسان، المرجع السابق، ص. 20.

[41]– محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في عمل السياسة، عمان، دار زهران، 2009، ص. 83.

[42]– إحسان محمد إحسان، المرجع السابق، ص. 20.

[43]– محمد علي محمد، المرجع السابق، ص. 469.

[44]– غريب محمد سيد أحمد، تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص. 198.

[45]– إحسان محمد إحسان، المرجع السابق، ص. 30.

[46]– محمد على محمد: أصول علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق، ص. 463.

[47]– إحسان محمد الحسن، المرجع السابق ، ص. 31.

[48]– محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، دار زهران، عمان، 2009، ص. 84.